● أخبار قصيرة

قريباً.. التوقيع على عقود تطوير حقول نفطية

أعلن مدير قسم الاستثمار والأعمال في شركة النفط الوطنية، إنه من المتوقع أن يتم التوقيع قريباً على عقود لتطور ٣ حقول للغاز وحقل نفطي في ايران تبلغ قيمتها ملياري دولار.
وأوضح فريدون كردزنكنة، الأربعاء، إن حقول الغاز المشار إليها هي كردان وخارتنك وبازنان والحقل النفطي هو حقل آذر؛ مضيفاً بأن المفاوضات التقنية والمالية والتفاوض حول هذه العقود قد قطعت مراحلها النهائية، وسيتم التوقيع على العقود المشار إليها قريباً وإن قيمتها أكثر من ملياري دولار.
وأضاف بأنه قد تمت دعوة الشركات البتروكيماويات أيضاً لتسلم المعلومات الخاصة بهذه الحقول للاستفادة عند دراسة فرص الاستثمار والتطوير في هذه الحقول الأربعة.

رقم قياسي لعدد العاملين في البلاد خلال فصل الخريف

بلغ عدد العاملين في الجمهورية الإسلامية الإيرانية خلال فصل الخريف ٢٤/٧٧٥/٩١٣، وهو أعلى رقم في إحصاءات العمل بين الحكومات الأخيرة في البلاد.
وتظهر البيانات التي نشرها مركز الإحصاء الإيراني، أنه في خريف العام الإيراني الجاري (بدأ في ٢١ مارس/ آذار)، تم تسجيل أكبر عدد من الأشخاص الذين لديهم وظائف في تاريخ البلاد حيث بلغ ٢٤/٧٧٥/٩١٣ شخصاً، وهو رقم قياسي جديد.
وكانت أعلى إحصائية لعدد العاملين في البلاد في صيف العام ٢٠١٩ في الحكومة السابقة، حيث بلغ ٢٤/٧٥٠/٨٨٤ شخصاً. وارتفع عدد العاملين في موسم الخريف هذا العام بمقدار مليون و٣٦٢ ألف شخص مقارنة بخريف العام ٢٠٢٠ في الحكومة السابقة.
وتظهر دراسة العمالة في القطاعات الاقتصادية الرئيسية أنه في خريف العام الجاري، استحوذ قطاع الخدمات على النصيب الأكبر من العمالة بنسبة ٥٢/١٪ تليه قطاعات الصناعة بنسبة ٣٤/٢٪ والزراعة بنسبة ١٣/٦٪.

٤ عوامل تضبط أسعار النفط في ٢٠٢٤

افتتح العام الجاري على حربين: الأولى في شرق أوروبا بين روسيا وأوكرانيا، والثانية في الشرق الأوسط، يشنها الكيان الصهيوني على قطاع غزة، والتوترات الناجمة عنه سواء جنوبي البحر الأحمر أو جنوب لبنان

الوفاق/ وكالات

عند مستوى ٨٠/٧ دولار، بلغ متوسط سعر برميل النفط في ٢٠٢٣، نزولاً من متوسط ٩٧/٨ دولار في ٢٠٢٢، وهو العام الذي شهد اندلاع الحرب الروسية - الأوكرانية، وتبعاتها على سوق الطاقة.
وبينما ينفذ تحالف "أوبك+" إتفاقاً ملزماً لجميع أعضائه وآخر طوعياً لبعض الأعضاء لخفض إنتاج النفط بمجموع يتجاوز ٥ ملايين برميل يومياً، إلا أن أسعار الخام ما تزال دون تطلعات التحالف البالغة قرابة ٩٥ دولاراً للبرميل.
ووفق توقعات منظمة البلدان المصدرة للبترول "أوبك"، يبلغ متوسط الطلب اليومي على الخام عالمياً ١٠٢/٢ مليون برميل في ٢٠٢٣، على أن يصعد إلى ١٠٤/٤ ملايين برميل يومياً في ٢٠٢٤.
وفي مقابلة مع الأناضول، يقول الخبير في الاقتصاد الدولي وشؤون الطاقة عامر الشوبكي: إن رزمة عوامل ستحدد أسعار النفط في ٢٠٢٤، تبدأ من النشاط الاقتصادي العالمي، ولا تنتهي ببدء البنوك المركزية، تخفيف سياستها النقدية. إلا أن العام الجاري، افتتح على حربين الأولى في شرق أوروبا بين روسيا وأوكرانيا، والثانية في الشرق الأوسط، يشنها الكيان الصهيوني على قطاع غزة، والتوترات الناجمة عنها سواء جنوبي البحر الأحمر أو جنوب لبنان.

الصين والنشاط الاقتصادي

وبحسب الشوبكي، فان النشاط الاقتصاد العالمي يعتبر أحد أهم العوامل التي ستحدد نمو الطلب على النفط الخام، خاصة من جانب الصين، وعودة انتعاش الطلب في الأسواق الرئيسية في آسيا وأوروبا.
وتباطأ نمو الاقتصاد العالمي خلال العام الماضي، بفعل المخاوف من حدوث ركود، وتبعات الحرب الروسية - الأوكرانية، وتشديد السياسة النقدية من جانب البنوك المركزية حول العالم.
وقال الشوبكي: "الصين ستكون بلداً رئيساً في تحديد نمو الطلب على النفط كثاني أهم العوامل.. الصين باتت هي محرك الطلب العالمي على الخام بسبب الاستهلاك العالي.. قدرة الصين على معالجة مشاكلها الاقتصادية، وأهمها قطاع العقارات الذي تعاني منه البلاد منذ أكثر من عام، وقدرتها على تحقيق نمو اقتصادي يفوق ٥ بالمئة، سيكون أحد أبرز عوامل نمو الطلب على الخام".
والصين أكبر مستورد للنفط الخام في العالم بمتوسط ٩/٥ مليون برميل يومياً وثاني أكبر مستهلك له بعد الولايات المتحدة، بمتوسط يومي ١٤ مليون برميل يومياً.

خفض أسعار الفائدة

ويرى الشوبكي أن عودة البنوك المركزية خاصة في الولايات المتحدة ومنطقة اليورو، لتخفيف السياسة النقدية، عبر خفض أسعار الفائدة، سيدفع نحو زيادة الطلب على الخام، لأنه سيقلل من كلفة النفط المقوم بالدولار.
كذلك، من شأن خفض أسعار الفائدة العالمية، زيادة الطلب على الاستهلاك، واستهلاك مزيد من النفط لتوليد الطاقة وزيادة الإنتاجية لتلبية الطلب المتصاعد.
ويرفع الفيدرالي الأمريكي أسعار الفائدة حالياً عند ٥/٥ بالمئة وهو أعلى مستوى منذ عام ٢٠٠١ بحسب البيانات التاريخية لأسعار الفائدة الصادرة عن الفيدرالي الأمريكي.

تقليص فرص الركود

واعتبر الخبير في الاقتصاد الدولي وشؤون الطاقة، أن تقليص فرص حدوث ركود اقتصادي خاصة في الولايات المتحدة سيكون أحد العوامل المحددة لأسعار النفط في ٢٠٢٤.
وأشار إلى أن مخاوف دخول الاقتصاد الأمريكي في ركود ما تزال قائمة، على الرغم من قرب انتهاء فترة التشديد النقدي، "إذ تظهر مؤشر أمريكية خاصة للسندات وعوائدها أن فرضية الركود ما تزال قائمة".
ومن شأن الركود أن يقلل من فرص الاستهلاك ويرفع أعداد العاطلين عن العمل، وخفض السيولة في الأسواق، وهو ما تمكنت الولايات المتحدة من تجنبه في عام ٢٠٢٣.

الإنتاج الأمريكي

وتجاوز إنتاج النفط الأمريكي المستويات التاريخية السابقة البالغة ١٣ مليون برميل يومياً، ليسجل في ديسمبر/ كانون الأول الماضي ١٣/٢ مليون برميل يومياً.
يقول الشوبكي: "أسعار النفط الحالية ما تزال دون توقعات تحالف أوبك+، والسبب زيادة الإنتاج من النفط الأمريكي الذي عوض جزئياً تراجعات إنتاج التحالف، إلى جانب دخول أعضاء جدد لخط الإنتاج مثل دولة غيانا".

المتحدث باسم صناعة المياه في إيران:

قلة الأمطار وانخفاض احتياطيات الثلوج ستؤثر على مدخلات سدود طهران

قال المتحدث باسم صناعة المياه في إيران: إن قلة أمطار الخريف وانخفاض احتياطيات الثلوج ستؤثر على مدخلات السدود في طهران.
وقال فيروز قاسم زاده: إن مدخلات المياه لسدود طهران غير مناسبة في العام المائي الحالي، حيث بلغ إجمالي احتياطي سدود طهران الخمسة من إمدادات مياه الشرب في طهران حوالي ١٥٪. وأضاف: في المقابل كان لدينا أمطار جيدة نسبياً في نفس الفترة من العام الماضي ورافقها أيضاً تساقط للثلوج والتي كان لها دور مؤثر في دعم أمدادات المياه لسدود طهران.
وذكر المتحدث باسم صناعة المياه: إن حالة خزانات سدود منصة شرق طهران، بما في ذلك سدود "لار ومواملو ولتيان"، أسوأ من حالة احتياطيات سدود غرب طهران أي "أميركبير وطالقان"، وقال: إن استمرار الاتجاه هذا على نفس المنوال يمكن أن يقلل في مدخلات المياه إلى السدود ويخلق قيوداً خطيرة على آلية الاستهلاك في جميع القطاعات لاسيما إذا بقيت الهطولات المطرية قليلة هكذا.
وواصل: استخدمنا بعض الحلول في مجال إدارة الاستهلاك في العام الماضي، وقمنا هذا العام بصياغة خطط أكثر تماسكاً وهو طور التنفيذ حالياً، حيث يمكن أن يساعد في استقرار شبكة المياه في طهران، مما لا شك فيه أن الإجراء الأكثر أهمية في الوضع الحالي هو الاهتمام بإدارة استهلاك المياه.
وفي وقت سابق، أوضح قاسم زاده، أنه منذ بداية العام المائي الحالي وحتى ٣٠ من ديسمبر، ظل تدفق سدود البلاد مماثلاً للعام الماضي، مشدداً على ضرورة مواصلة الإدارة الصحيحة لاستهلاك المياه.
وكشف أن التوقعات بهطول أمطار غزيرة في فصل الخريف لم تتحقق وتشهد البلاد ظروف جفاف للعام الرابع على التوالي.
وأدى التغير المناخي وموجات الجفاف وسوء الإدارة للموارد المائية إلى خضوع سكان بعض المناطق في إيران لأمر الواقع بشأن ترك قراهم والتوجه إلى محافظات أخرى.
ويرى رئيس مركز التغير المناخي والجفاف التابع لمنظمة الأرصاد الجوية، أنه من أجل الحد من آثار الاحتباس الحراري والجفاف "يجب علينا تقليل استهلاك الوقود الأحفوري".
وفي وقت سابق، أكد نائب رئيس منظمة حماية البيئة في إيران جفاف ٩٩٪ من منسوب المياه في مستنقع "جاف خوني" في محافظة غصفهان.
ولم تنحصر الأزمات البيئية في إيران على أصفهان لوحدها، بل جفت العديد من الأراضي الرطبة والمستجمعات المائية والبحيرات في العديد من المحافظات الإيرانية خلال السنوات الماضية بسبب سوء الإدارة والإهمال ومشاريع بناء السدود غير المجدية في مختلف أجزاء البلاد.

والتعاون في مجال الطاقة

مباحثات إيرانية-تركية حول تعزيز العلاقات التجارية والاقتصادية

تباحث نائب وزير الخارجية الإيراني لشؤون الدبلوماسية الاقتصادية مع مسؤولين أتراك حول تعزيز العلاقات التجارية والاقتصادية بين البلدين.
والتقى نائب وزير الخارجية لشؤون الدبلوماسية الاقتصادية الايراني مهدي صفري، الذي يزور أنقرة على رأس وفد اقتصادي، مع نائب وزير التجارة التركي، وناقش معه تعزيز التجارة والصناعة والعلاقات الاقتصادية.
وفي هذا اللقاء، أكد الطرفان أثناء استعراض القضايا والمشاكل الراهنة في العلاقات الاقتصادية بين البلدين، على تعزيز العلاقات التجارية وخلق المنصات اللازمة لزيادة التبادلات على أساس السقف الذي استهدفه الرئيسان الايراني والتركي.
وكان من بين المواضيع التي تمت مناقشتها في هذا اللقاء إزالة المعوقات القائمة وتقديم المزيد من التسهيلات لرجال الأعمال واستغلال القدرات المتبادلة.
كما بحث نائب وزير الخارجية لشؤون الدبلوماسية الاقتصادية حول التعاون بين البلدين في مجال الطاقة، وذلك في لقاء منفصل مع نائب وزير الطاقة والمناجم الطبيعية التركي.
وتم خلال هذا اللقاء التأكيد على إرادة مسؤولي البلدين في مواصلة التعاون في مجال الطاقة ومناقشة زيادة التعاون.